السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل

رشا عطوة عبدالحكيم ضبيش

الملخص:

أنه من الضروري تحديد الأهداف القومية المصرية في حوض النيل حتى تكون مصدراً للإستراتيجية القومية الشاملة ، وحتى تكون محدداً لتوجهات مصر المستقبلية وتدعيماً للعلاقات المصرية مع دول حوض النيل ، وفي هذا الإطار يجب أن تعمل مصر لتأمين المصادر المائية لنهر النيل لضمان استمرار تدفقه والحصول على نصيب مصر العادل من مياهه والعمل الدبلوماسي الدائب لزيادة هذا النصيب لمواجهة خطط التنمية واستصلاح الأراضي مع تأمين الأهداف الحيوية والمنشآت والمشروعات المائية ، ويتطلب كل ذلك إعطاء دول حوض النيل أولوية متقدمة في سياسة مصر الخارجية مع صياغة سياسات طويلة المدى تجاه هذه الدول.

Abstract:

It is necessary to identify the Egyptian national goals in the Nile Basin even be a source of comprehensive national strategy, and even be specific to the trends of Egypt's future and to promote Egypt's relations with Nile Basin countries, and in this respect it should be that Egypt is working to secure the water resources of the Nile River to ensure the continued flow of and access to Egypt's share fair of its water and diplomatic work persistently to increase this share to meet the development and land reclamation plans with securing vital targets and installations, water projects, and requires all to give the Nile basin countries a high priority in Egypt's foreign policy with the formulation of a long-term policies toward these countries.

Keywords: Foreign policy, international water, Nile basin

مشكلة البحث:

لقد كشفت أزمة سد النهضة عن تراجع الدور المصري في حوض النيل في السابق، لذا تسعى الدراسة إلى معرفة السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل.

تساؤلات البحث:

يطرح البحث تساؤلا رئيسيا يتمثل فيما يلي:-

- إلى أي مدى يكون للسياسة الخارجية المصرية دور فعال تجاه دول حوض النيل ؟
- وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية:

أ- ما هي توجهات الدبلوماسية الرسمية؟

ب- إلى أي مدى يكون للتحركات الشعبية دور في العلاقات بين دول حوض النيل؟

ت- ما هو دور القيادة السياسية في حل أزمة سد النهضة؟

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي بالإضافة إلى الاستعانة بعدد من المداخل التي تسهم في تدعيم البحث ومن أهم هذه المداخل:

- مدخل تحليل النظم: حيث أن دراسة موضوع السياسة الخارجية المصرية تجاه دول حوض النيل يتطلب الاستعانة ببعض مقولات منهج تحليل النظم حيث تعرف على التغيرات التي تحدث في السياسة الخارجية.
- ويتم الاعتماد على أسلوب دراسة الحالة :-

وهو يعنى بدراسة وحده واحده دراسة متعمقة كليه مستفيضة ، وعمل تعميمات.

خطة البحث:

يتم عرض ابحث من خلال ثلاثة محاور وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: السياسية الخارجية المصرية
- المحور الثاني: الدبلوماسية الرسمية والشعبية ودورها في العلاقات بين دول حوض النيل.
- المحور الثالث: العلاقات بين دول حوض النيل وكيفية تفعيل السياسة الخارجية المصرية.

المحور الأول
السياسة الخارجية المصرية

أولاً: السياسة الخارجية

١. تعريف السياسة الخارجية

لا يوجد اتفاق حول تعريف السياسة الخارجية ، فهناك العديد من التعريفات من بينها التعريف الذي يقدمه حامد ربيع ، إذ يعرف السياسة الخارجية بأنها: جميع صور النشاط الخارجي ، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية ، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي تطلق عليه اسم السياسة الخارجية. [i]

وهناك اتجاه أخر يعرف السياسة الخارجية على أنها عملية تحويل للمخرجات إلى أنشطة تهدف الى تحقيق غايات معينة ، ومن أنصار هذا الاتجاه مودلسكي الذي يعرف السياسية الخارجية على أنها:

نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية ، وفي هذا الإطار هناك نمطين أساسيين من الأنشطة: المدخلات والمخرجات [ii]

وعرفها كاراسنيس على أنها: تلك الأعمال المعبر عنها في شكل تعليمات منصوص عليها صراحة ، وينفذها الممثلون الحكوميين بالنيابة عن مجتمعاتهم ذات السيادة ، موجهة بوضوح نحو أهداف وظروف وفاعلين حكوميين وغير حكوميين يقبعون فيما وراء مجال الشرعية الإقليمية لتلك المجتمعات. [iii]

ويعرف روزناو السياسة الخارجية على أنها:

التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات ، أما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة. [iv]

وتعريف أخر يرى أن السياسة الخارجية في حقيقتها هي مجموعة المبادئ والأهداف التي تقررها الدولة لنفسها وتصفها موضع التنفيذ ، والتي تحدد نمط سلوكها عندما تتفاوض مع غيرها من الدول لحماية مصالحها الحيوية أو لتنمية تلك المصالح وتطويرها. [v]

ومن خلال هذه التعريفات يتضح: أن التعريفات متعددة وتتفاوت نواحي التركيز فيها ، وذلك يعكس تعقد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها ، فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبقا لتشريعات ملزمة كما هو الحال في السياسة الداخلية ، ولكن يمكن التعرف عليها من خلال مجموعة من المؤشرات التي قد تعطي نتائج متناقضة تجعل من الصعب التعرف على حقيقة السياسة الخارجية للدولة.

ثانيا: محددات السياسة الخارجية

عندما نجد أنفسنا أمام حاجة إلى دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يكون أمامنا مجموعة من المحددات الداخلية أو الخارجية التي تلعب دوراً فعال في شكل

السياسة الخارجية لتلك الدولة ، ولعل هناك ثلاث محددات تؤثر على شكل السياسة الخارجية: مستوى النظام الدولي ، المستوى الوطني ، المستوى المؤسسي.

أ- مستوى النظام الدولي:

يأتي هذا المستوى متحدثاً عن ترتيب وموقع الفواعل أو الدول في النظام الدولي وكيفية أو طبيعة توزيع القوة داخل النظام الدولي.

ب- المستوى الوطني (المحددات الداخلية):

يعتبر هذا المستوى من أكثر مستويات التحليل أهمية في السياسة الخارجية ، وذلك لأن الدولة هي الوحدة الرئيسية في التحليل في النظام الدولي.

ت- المستوى المؤسسي:

لا يمكن لدولة أن تعيش بمفردها دون الاندماج أو الانخراط في مؤسسة من المؤسسات الدولية ، ونجد أن الدول تستخدم ما تملكه من قوى في التأثير على السياسة الخارجية للدولة عن طريق تلك المؤسسات. [vi]

ثالثا: صنع السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل

لقد جاء نهر النيل كأحد الثوابت الأساسية في سياسة مصر الخارجية عبر مختلف العصور والأزمان ، سواء في مواجهة العالم الخارجي ككل ، أو في مواجهة مجموعة دول نهر النيل بصفة خاصة.

وتكشف ملامح العديد من القرارات الخارجية المرتبطة بقضية المياه بوجود دور أكبر من حيث المساحة والفاعلية ، لوزارة الموارد المائية جنباً إلى جنب مع وزارة الخارجية ، فضلاً عن دور أخذ في التزايد لوزارة التعاون الدولي ، ولكن يظل دور وزارة الموارد المائية الأكبر في مجال التخطيط وصنع وتنفيذ السياسة الخارجية المصرية الخاصة بملف المياه. [vii]

- **وزارة الموارد المائية وعملية صنع السياسة المائية**

تبرز أهمية دور وزارة الموارد المائية عند تناول السياسة الخارجية المصرية وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على عدد من السمات العامة لعملية صنع السياسية المائية لمصر تجاه دول الحوض.

- تتولى مؤسسة الرئاسة والحكومة تحديد وصياغة السياسة المائية للدولة ويشترك وزير الموارد المائية والري في هذا التحديد وتلك الصياغة.
- يعتبر وزير الري والموارد المائية المسئول الأول والرئيسي عند تنفيذ السياسة المائية وتحديد أسلوب استخدام وتنمية الموارد المائية.
- تعتبر كافة أجهزة الحكومة مسئولة عن تنفيذ السياسة الخارجية للدولة بما فيها السياسة المائية للدولة.
- تمثل السياسة المائية جزءا من الإستراتيجية القومية التي تبنى على أساس الأهداف والمصالح العليا وترتبط بإطار الأمن القومي لمصر. [viii]

ولقد باتت قضية مياه النيل من أهم القضايا الإستراتيجية والأمنية التي لا تشغل فقط المسئولين الرسميين ، بل تشغل بالقدر ذاته الرأي العام المصري ، ولذا تتدافع وتتسابق الرؤى والأفكار والأطروحات من قبل الأفراد والمؤسسات المصرية الرسمية وغير الرسمية والشعبية من أجل التوصل إلى حلول واقعية وفعلية لأزمة مياه النيل على خلفية سد النهضة الأثيوبي وما أثير من تداعيات سلبية على مستقبل الأمن المائي المصري. [ix]

وفيما يتعلق بأزمة سد النهضة ، مر الموقف المصري بثلاث مراحل أساسية، **المرحلة الأولى** كانت أثناء المرحلة الانتقالية الأولى التي كان يديرها المجلس العسكري الانتقالي والتي كانت مصر مشغولة فيها بمحاولة بناء نظامها

السياسي الجديد ، واتسمت بمجموعة هائلة من التفاعلات الداخلية ، التي كانت تشغل وتعوق مصر عن الالتفات الجدي ، إلى أي أمور أخرى.

في هذه المرحلة ، ثم قبول تشكيل اللجنة الثلاثية ، من أجل أن يكون لدى مصر المعلومات الأساسية عن السد ، بالشكل الذي قد يتيح لها تقدير الموقف ، وحجم الأضرار ، وكيفية التعامل مع الأزمة.

- **في المرحلة الثانية** التي تولى فيها محمد مرسي رئاسة الجمهورية ، تعامل الإخوان مع أزمة السد بطريقة تتسم بالارتباك والتخبط ، حيث بدأ عهد الإخوان بمحاولة التهوين الشديد من الأزمة ، ومن أضرار السد.

- **أما المرحلة الثالثة والأخيرة** ، فقد بدأت بعد انتخاب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر بأغلبية كاسحة ، فبدأ في وضع إستراتيجية جديدة ، تسعى بالأساس إلى الحفاظ على الإطار التعاوني ، والبحث عن الحلول الوسط ، على قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، وإذا كان هذا المسعى المصري هو النهج المعتمد طوال الوقت ، فإن الرئيس عبد الفتاح السيسي قدمه بطريقة عملية تتسم بسرعة الحركة ، بهدف كسر حالة الجمود التي اعترت تناول الأزمة.

من خلال ذلك يتضح أن السياسة الخارجية لمصر تجاه دول حوض النيل يجب أن تقوم على العلاقات التعاونية بين مصر ودول حوض النيل حتى يمكن الاستفادة من مياه نهر النيل وعمل مشروعات وسدود تعود بالنفع على هذه الدول دون الإضرار بمصر أو نقص حصتها في المياه.

لذا فالعلاقات التعاونية تؤدي إلى سياسة خارجية نشطة بين مصر ودول حوض النيل.

المحور الثاني
الدبلوماسية الرسمية والشعبية ودورها في العلاقات بين دول حوض النيل

أولاً: توجهات الدبلوماسية الرسمية

في سياق الجهود السياسية والدبلوماسية المصرية لتصحيح مسار العلاقات التاريخية التي تربط القاهرة بالعواصم الأفريقية ، أصبحت القارة الإفريقية ودول حوض النيل لها أولوية متقدمة ضمن إدراك واهتمام السياسة الخارجية وركيزة أساسية للانطلاق في المحافل الدولية ، الأمر الذي يؤكد أن دول حوض النيل هي الهدف الاستراتيجي والأمني لمصر ، حيث تعد هي المحور الثاني من محاور التحرك الخارجي لمصر بعد المحور العربي [x] ، وسوف يتم تناول الأداة الدبلوماسية للسياسة الخارجية المصرية من خلال الزيارات الرسمية سواء على المستوى الرئاسي أو الوزاري لدول حوض النيل وكذلك المفاوضات.

- **على المستوى الرئاسي:**

لقد قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بفتح صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا ، حيث خطت مصر خطوة كبيرة باتجاه استعادة علاقاتها الإفريقية ، بالتوقيع على وثيقة إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الأثيوبي في خطوة اعتبرتها الدراسة ، مؤشراً قوياً على بدء مرحلة جديدة من التعاون بين القاهرة وأديس أبابا والخرطوم ، بشأن تقاسم مياه النيل.

ولقد أكد الرئيس عبد الفتاح السيسي في كلمة ألقاها عقب حفل التوقيع ، أن شعوب الدول الثلاث ينتظرها "مستقبل واعد" من خلال تلك الوثيقة التي تعد "خطوة أولى على طريق تحقيق التقارب والتفاهم والمصالح المشتركة" مشدداً على ضرورة " جعل نهر النيل محوراً للتعاون والإخاء والتنمية والرخاء.

وزيارة الرئيس إلى العاصمة الأثيوبية (أديس بابا) وصفت بأنها تمثل فتح صفحة جديدة للتعاون بين القاهرة وأديس أبابا ، وتحويل ما جاء في وثيقة

المبادئ التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بسد النهضة، إلى مزيد من الاتفاقيات التفصيلية لتوضيح ما جاء فيها بما يحقق التنمية والرخاء ويحافظ على حقوق جميع الأطراف. [xi]

وأكد أيضاً الرئيس عبد الفتاح السيسي أن مصر اختارت التعاون والبناء والتنمية بين دول حوض النيل والثقة مع بعضها البعض وتشجيع التعاون من أجل البناء والتنمية وقال الرئيس أنه من الممكن أن نوقع اتفاقيات كثيرة لكن قد لا تكون الإدارة قوية ، بل أننا يمكن ألا نكون بحاجة أصلاً للتوقيع على اتفاقيات إذا كنا متفقين على عدم إلحاق الضرر بعضنا ببعض. [xii]

وأوضح الرئيس السيسي لرئيس وزراء أثيوبيا أنه: ليس لدينا أي تحفظ على إقامة سد النهضة ونتمنى لكم الخير بشرط عدم الإضرار بالشعب المصري ومصالحه الحيوية في المياه ، لافتا إلى أنه كان هناك قلق وتوتر منذ سنوات طويلة بين الشعوب وبعضها البعض فيما يخص هذا الموضوع ، لكننا عندما اجتمعنا مع بعضنا البعض فإننا نبدأ حقبة جديدة من التعاون والمحبة والثقة.

ولقد كشف الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية العليا بحضور رؤساء الدول (الرئيس عبد الفتاح السيسي) ومشاركة نظيره السودانى عمر البشير ، ورئيس الوزراء الأثيوبي هيلاماريام ديسالين في ٢٠ فبراير ٢٠١٦ بمدينة شرم الشيخ عن توجه جديد يهدف إلى إنشاء إطار مؤسس للتعاون بين الدول الثلاث ، والاتفاق على إنشاء صندوق تمويل مشترك لتنفيذ مشروعات تنموية في الدول الثلاث ، وتشكيل ثلاث لجان سياسية ، واقتصادية واجتماعية ، وثقافية) بحيث تتولى لجنة الشئون السياسية عملية التنسيق بين أعمال اللجان الثلاث ، ودفع آفاق التعاون في كافة المجالات ، بما في ذلك التعاون الاستخباراتي والأمني وتبادل المعلومات

، خاصة في إطار مكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادي وتعزيز الربط البري ، كما اتفقوا على تشجيع اللقاءات البرلمانية المشتركة.

بذلك يمكن النظر لهذه الخطوة كامتداد للتحرك الرئاسي المصري الهادف لبلورة مرجعية تحكم عملية التفاوض وإيجاد أطر أعمق وأوسع للتعاون تستطيع احتواء التعنت الأثيوبي ، وتدفع من تكلفة الأضرار بالمصالح المصرية ، وهو النهج الذي عبر عنه بوضوح إعلان المبادئ الذي تم التوقيع عليه في الخرطوم في مارس ٢٠١٥ من ناحية ، والبيان المشترك الذي أعلنت على هامش اجتماعات القمة الأفريقية في غينيا الاستوائية بعد لقاء الرئيس السيسي ورئيس وزراء أثيوبيا والذي عرف بإعلان مالابو في ٢٦ يونيو ٢٠١٤. [xiii]

- **على المستوى الوزاري**

جاءت الجولة التي قام بها وزير الخارجية آنذاك (محمد كامل عمرو) في يناير ٢٠١٢ ، في عدد من دول حوض النيل شملت كينيا ، تنزانيا ، رواندا ، الكونغو الديمقراطية ، جنوب السودان ، لدعم جسور التعاون المشترك بين مصر ودول الحوض في المجالات المتعددة ، و يأتي على رأسها التعاون المائي ووضع استراتيجية جماعية للتعاون بين دول حوض النيل. [xiv]

وتمكنت تلك الدبلوماسية من تحقيق عدد من النتائج الإيجابية ، تمثل أبرزها في:

- على صعيد زيارة أوغندا ، تأكيدات الرئيس الأوغندي موسيفيني على ضرورة بدء صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين..
- على صعيد زيارة السودان أعلن الرئيس عمر البشير أن مصر بعد ثورة ٢٥ يناير عادت لوضعها الطبيعي في العالم العربي.
- قام رئيس الوزراء المصري آنذاك (عصام شرف) بالذهاب إلى أثيوبيا ، وأثناء هذه الزيارة اتفقت مصر وأثيوبيا على فتح صفحة جديدة من

العلاقات الطيبة والتعاون البناء ، واتفق الطرفان على تشكيل لجنة ثلاثية تجمع دول مصر والسودان وأثيوبيا للتوافق حول سد النهضة [xv] .

- وخلال وجود عدلي منصور في رئاسة البلاد قام وزير الخارجية نبيل فهمي في فبراير ٢٠١٤ يرافقه وفد كبير من رجال الأعمال بزيارة لتنزانيا ، وفي مارس اشترك فهمي في قمة الكوميسا المنعقد في العاصمة الكونغولية كيناشاسا ، واستطاع أن يعبر من خلال كلمة مصر في تلك القمة عن الأفكار الخاصة بزيارة تفعيل حركة التجارة البيئية بين دول الكوميسا. [xvi]

- **المفاوضات**

حيث أنه في أبريل ٢٠١١ ، وعقب اندلاع ثورة ٢٥ من يناير استغلت أثيوبيا حالة الاضطراب الداخلي في مصر ، وأعلنت بناءها لسد النهضة ، وإزاء الاعتراض المصري السوداني على الانتهاكات الأثيوبية لمبادئ القانون الدولي العام ، اقترحت أثيوبيا تشكيل لجنة من عشرة أعضاء (تشمل عضوين من كل من مصر والسودان وأثيوبيا) وأربعة أعضاء أخرين من خارج دول حوض النيل) لتنظر في الأضرار الناتجة عن بناء السد ، وتقترح الحلول اللازمة للتقليل من هذه الأضرار.

وقال وزير الري أنه في إطار أعمال التشاور بين الدول الثلاث مصر والسودان وأثيوبيا بخصوص سد النهضة الأثيوبي ، سبق وان تم عقد اجتماع مشترك لوزراء المياه بالخرطوم في ٤ نوفمبر ٢٠١٣ ، حيث تباينت خلاله وجهات النظر بشأن كيفية تنفيذ توصيات التقرير النهائي للجنة الدولية للخبراء ، مشيراً إلى أنه تم كذلك الاتفاق على مبدأ وجود آلية مشتركة من الدول الثلاث للإشراف على عملية تنفيذ تلك التوصيات [xvii] . ولقد أكد التقرير على وجود قصور شديد في الدراسات والتصميمات الخاصة بالسد المساعد (السد الذي يرفع السعة التخزينية من

٤.٥ إلى ٧٤ مليار متر مكعب) والذي لم تقم الحكومة الأثيوبية بتقديم المستندات التصميمية الخاصة به للجنة بشكل يسمح لها بالتقييم.

كما أشار التقرير إلى أنه لا يوجد تحليل اقتصادي من واقع الدراسات المقدمة من الجانب الأثيوبي فيما يخص حجم السد وارتفاعه والقدرة التصميمية لمحطة الكهرباء ، وقد أكد الجانب الأثيوبي أن قرار إنشاء السد بهذه المواصفات خاص بالحكومة الأثيوبية ، وليس من اختصاص اللجنة.

وأكد التقرير عدم توفير الجانب الأثيوبي لعدد من الدراسات وأهمها دراسة عن تأثير انهيار السد، وهي إحدى الدراسات الأساسية التي يجب اتمامها قبل الشروع في إنشاء السد.

وخلال أكتوبر ٢٠١٣ دعت أثيوبيا كلاً من مصر والسودان لعقد اجتماع وزاري لوزراء المياه في الدول الثلاث لمناقشة تقرير اللجنة الثلاثية أو الذي عقد في الخرطوم يوم ٢٠١٣/١١/٤ وفشل الاجتماع في إيجاد حلول لأزمة سد النهضة ، نتيجة مماطلة الجانب الأثيوبي في التوصل إل اتفاق حول تنفيذ توصيات تقرير اللجنة الثلاثية.

واتفق الوزراء الثلاثة على جولة أخرى من المفاوضات حول توصيات اللجنة الثلاثية تعقد في العاصمة السودانية الخرطوم يوم ٢٠١٣/١٢/٨ مع تشكيل لجنة فنية مشتركة للتنسيق لتلك الجولة.

خلال الجولة الثانية من المفاوضات والتي عقدت في العاصمة السودانية الخرطوم خلال يومي ٨–٢٠١٣/١٢/٩ ، طالبت مصر بتشكيل فريق يضم خبراء دوليين لتنفيذ توصيات اللجنة الثلاثية ، مع إيقاف العمل بمشروع السد لمدة ستة أشهر لحين استكمال الدراسات المطلوبة بتوصيات اللجنة الثلاثية ، ورفض الجانب الأثيوبي مشاركة خبراء دوليين في تلك اللجنة وأن تقتصر مهمتها على المتابعة فقط وليس التنفيذ ،

وكذا رفض إيقاف العمل بالمشروع ، وتدخل الجانب السوداني بطرح إمكانية الاتفاق على تشكيل تلك اللجنة من خبراء محليين.

وعقدت الجولة الثالثة من المفاوضات خلال يومي ٣-٢٠١٤/١١/٤ ، تركزت النقاشات خلال تلك الجولة حول النقاط العالقة من اجتماع ديسمبر والتي تمثلت في نقطتين رئيسيتين:

- **الأولى:** طلب مصر مشاركة خبراء دوليين إلى جانب الخبراء المحليين من الدول الثلاث.
- **الثانية:** فهي المقترح المقدم من الجانب المصري في صورة ورقة مبادئ لتعزيز الثقة بين الدول الثلاث. [xviii]

ولقد تدخل الرئيسي عبد الفتاح السيسي وقام بإشراك وزير الخارجية لدعم وزير الري في مفاوضات اللجنة الثلاثية، واجتمع وزراء الخارجية والمياه للدول الثلاث في١١ ديسمبر ٢٠١٥ ، وكان الهدف من الاجتماع التعاقد مع مكتب استشاري للقيام بدراسات تداعيات السد على دولتي المصب، والاتفاق مع أثيوبيا على آلية لضمان عدم البدء في ملء السد حتى الانتهاء من الدراسات والتوافق حول نتائجها ، تطبيقاً لما جاء في البند الخامس من وثيقة إعلان المبادئ ، وفشل الاجتماع واضطربت الأجواء ، ولقد فاجأت أثيوبيا الجميع بالاحتفال بإعادة النيل الأزرق إلى مجراه الطبيعي وأعلنت البدء في التجهيزات اللازمة لافتتاح المرحلة الأولى من السد وتوليد الكهرباء مع بداية الفيضان القادم في يوليو ٢٠١٦.

وفي اليوم التالي كان اجتماع وزراء الخارجية والمياه ، وتم الاتفاق على اختيار شركتين فرنسيتين (بي أرال) و (أرتيليا) لإجراء دراسات السد ، على أن يتم التعاقد معها خلال فبراير ٢٠١٦ ، ورفضت أثيوبيا طلب مصر بالانتظار وعدم البدء في تخزين المياه لملء السد حتى الانتهاء من الدراسات. [xix]

ولقد مثل الإعلان الأثيوبي عن عودة النيل الأزرق إلى مجراه الطبيعي قبل نهاية ٢٠١٥ ، دون التفاوض مع مصر والسودان ، بشأن الملء الأولى وفقاً

للبند الخامس من إعلان المبادئ الموقع في الخرطوم في مارس ٢٠١٥ ، صدمة كبيرة للرأي العام المصري .

وتأكيداً على أن المفاوضات خلال عام ٢٠١٦ ، وهو العام الذي سوف يشهد عملية ملء السد (في أكتوبر) سوف تحمل الكثير من الصدامات الناتجة عن التعنت الأثيوبي والإصرار على الإضرار بالمصالح والحقوق المصرية المائية.[xx]

ولقد قامت مصر بعمل جولتي تفاوض سعت من خلالها لممارسة الكثير من الضغوط لتوفير مرجعية للمحادثات ، واطغاء طابع سياسي على الجانب الفني ، لاسيما وأن أزمة السد ليست فنية كما تحرص أثيوبيا على تصويرها.

- الجولة الأولى: عرفت بالاجتماع السداسي وعقدت في الفترة (١١ – ١٢ ديسمبر ٢٠١٥) رغم أن انعقادها كان بمثابة نقطة تحول وتطور تحسب لصالح الرؤية المصرية ، إلا أن محدودية نتائجها ارتبط بالتمسك الأثيوبي بوتيرة ومنهجية الإطار الفني ، وتوظيفها للخلافات بين المكتبين الاستشاريين في كسب المزيد من الوقت فقد عرضت الدول الثلاث رؤيتها للخروج من الأزمة الحالية لحل جميع المشاكل العالقة والتوصل إلى حلول عاجلة للمعوقات أمام استمرار المفاوضات الفنية والبدء في تنفيذ التعهدات والاتفاقيات بين الدول الثلاث.

فبالنسبة لمصر ، فقد طالبت بضرورة وضع خارطة طريق فنية عاجلة تراعي المخاوف وعناصر القلق المصرية المتمثلة في سرعة أعمال البناء والإنشاءات في سد النهضة وبطء تنفيذ المسار الفني المتفق عليه في اتفاق المبادئ بالخرطوم في مارس ٢٠١٥ ، كما طالبت أثيوبيا بوجود آلية تضمن التنفيذ الكامل لبنود الاتفاقيات الموقعة بين الدول الثلاث.

وتمثل الموقف الأثيوبي في التأكيد على أن أثيوبيا لا يمكن أن تغلق سد النهضة لحجز مياه الفيضان، وإلا انهار بفعل قوة الماء وأن أديس بابا

لديها مختبرات تحدد الأخطار ولديهم تعاون مع كندا في هذا الشأن لمزيد من الضمان.
ونتيجة لتمسك كل طرف بمواقفه فقد انتهت تلك الجولة التي عقدت في الخرطوم كسابقتها بدون تحقيق نتائج ملموسة حيث ظلت الخلافات العالقة بين مصر وأثيوبيا قائمة.

- الجولة الثانية: عقدت بالخرطوم (٢٧ – ٢٨ ديسمبر ٢٠١٥) وسط أجواء ضاغطة على الجانب المصري، حول إيجاد آلية للتشاور حول الملء الأول للسد في ظل تسارع آلية بناءه ، لاسيما مع الإعلان الأثيوبي على عودة النيل الأزرق لمساره الطبيعي ليمر عبر بوابات سد النهضة للمرة الأولى. رغم هذه الضغوط ، فقد استمر الخطاب الرسمي داعما لاستمرار التفاوض والحوار ، حيث أكد الجانب المصري ممثلا في وزير الخارجية سامح شكري ، أن اتفاق المبادئ بشأن سد النهضة الأثيوبي " أسس لعلاقة إستراتيجية قائمة على أرضية من العلاقات القوية التي تربط بينهم ". وقد أسفرت هذه الجولة عن توقيع اتفاق في ٢٩ ديسمبر ٢٠١٥ شمل:

أ- الالتزام الكامل بوثيقة إعلان المبادئ التي وقع عليها رؤساء الدول الثلاث في مارس ٢٠١٥.
ب- تحديد مدة زمنية لتنفيذ دراسات سد النهضة في مدة تتراوح ما بين ٨ أشهر وعام.
ت- اختيار شركة (ارتيليا) الفرنسية لمشاركة مكتب (بي أرال) الفرنسي للقيام بهذه الدراسات.

كما تم التوافق على تشكيل وفد إعلامي وشعبي لزيارة سد النهضة للتأكد من عدم بدء تخزين المياه ، وضمان تعزيز الثقة والبدء في توقيع الاتفاق مع المكتبين الفرنسيين ، ولكن هذا التطور ظل حبيس مشكلة ملء السد ، اذ تعتبر أثيوبيا أن موضوع ملء السد جزء من أعمال بنائه. [xxi]

من خلال هذه المفاوضات والجولات فإنه يمكن التأكيد على أهمية اللحظة الراهنة التي تتطلب إعادة تقييم الأداء المصري ، وطرح السيناريوهات البديلة لمواجهة سيناريو المماطلة الأثيوبي من جانب ، وحالة الترقب التي تظهرها العديد من دول الحوض من جانب أخر.

إلى جانب ذلك العمل على استعادة التفاوض على النقاط الخلافية المرتبطة باتفاقية عنتيبي ، وتفعيل أطر التعاون والمشروعات ، لاسيما تلك المتعلقة لإيجاد منظومة متكاملة تحكم عمل السدود ، وربطها بمشروعات الطاقة بالقدر الذي يعظم الفائدة لجميع دول الحوض.

ثانيا: التحركات الشعبية ودورها في العلاقات بين دول حوض النيل

تعد الدبلوماسية الشعبية بمثابة "القوة الناعمة" أو "القوة الرخوة" "softpower" والأساس في دعم جسور التواصل بين الشعوب بعيداً عن التعقيدات الإجرائية والشكلانيات والبروتوكولات الرسمية التي تفرضها الدبلوماسية الرسمية ، فقد يكون هناك ضعف في التواصل بين الدول والأنظمة السياسية ، في حين يختلف الأمر عنه من حيث علاقات الشعوب التي قد تعرف نوعاً من الانتعاشة مما قد يشكل قوة ضغط ودفع بالنسبة لنظم الحكم نحو إعادة النظر في طبيعة علاقاتها من خلال تجاوز الخلافات والتأسيس لعلاقات جيدة ومتقدمة مبنية على التعاون والتضامن والسلم والاحترام المتبادل [xxii] ولقد فرض جمود المسار التفاوضي ، واستمرار التعاون المائي عند حده الأدنى ، وتزايد تعقيدات البيئة الإقليمية والدولية المحيطة بملف المياه والتنمية في حوض النيل ، أهمية الاستناد إلى جملة من المبادرات والأدوات المجتمعية والشعبية المصرية الداعمة لعملية تعزيز الثقة على المستويين الرسمي والشعبي.

ولقد جاءت مبادرة التحرك الشعبي تجاه دول حوض النيل (أثيوبيا ، السودان ، جنوب السودان، أوغندا) خلال شهر أبريل ٢٠١١ ، مستندة إلى رؤية مفادها مواجهة تداعيات اتفاقية عنتيبي (مايو ٢٠١٠) من ناحية ، وكمسعى شعبي

لمواجهة تأثيرات عدم نجاح المفاوضات وتنامي الحساسيات ، والإدراك السلبي لدى قطاعات كبيرة من الرسميين وغير الرسميين في دول الحوض لتعامل مصر مع ملف المياه من ناحية أخرى ، فضلاً عن تحقيق مصلحة وطنية من منطلق تكاملي مع المؤسسات الرسمية التي كانت تمر بمرحلة انتقالية ناتجة عن ثورة ٢٥ يناير.

وفرضت هذه الرؤية نفسها على جملة من الأهداف التي استهدفها التحرك الشعبي خلال جولاته والمتمثلة في:

تأكيد أهمية تواصل شعوب دول الحوض ، وانتهاج سياسة خارجية جديدة تتكامل فيها الجهود والأدوات الرسمية وغير الرسمية ، جنباً إلى جنب مع الحرص على تخفيض الأجواء المشحونة بالتوتر التي أعقبت توقيع اتفاق عنتيبي ، وتأكيد أهمية بدء مرحلة جديدة من التعاون. [xxiii]

- **الدبلوماسية الشعبية ودورها في سد النهضة**

جاءت المبادرات التي قام بها عدد من الوفود الشعبية لزيارة كل من أوغندا وأثيوبيا والسودان لتؤكد إعادة توظيف المسار الثاني للدبلوماسية في سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض نهر النيل ، ولا شك أن هذه المبادرات الشعبية التي تبناها عدد من النشطاء السياسيين ومسئولي الأحزاب وشباب بعض الحركات الاجتماعية والقوى الثورية ، قد نالت تأييداً ملحوظاً من جانب كل من المجلس الأعلى للقوات المسلحة ووزارة الخارجية المصرية ، وهو الأمر الذي أعطى لها أرضية تأثير إضافية. [xxiv]وأكد على إدراك المؤسسات الرسمية لحقيقة وأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم الدبلوماسية الشعبية في تعظيم الوزن الإقليمي والدولي لمصر ، والمساعدة في رسم سياسة مصرية واضحة المعالم في علاقتها مع دول حوض النيل على وجه الخصوص ، حيث أنها تمثل الامتداد الطبيعي والجغرافي لها ، وتمس صميم أمنها المائي والقومي.

ولقد كانت بداية انطلاق حملات الدبلوماسية الشعبية تجاه دول حوض النيل مع الزيارة التي قام بها وفد مصري مكون من ٣٥ شخصية من مختلف التيارات الوطنية إلى أوغندا ، وذلك لطلب تأجيل التصديق على الاتفاقية الإطارية لمدة عام حتى تستقر الأوضاع السياسة في داخل مصر.
وقد أكد الرئيس الأوغندي " يوري موسيفيني " لوفد الدبلوماسية الشعبية الذي قام بزيارة العاصمة " كمبالا" ضرورة بدء صفحة جديدة في العلاقات بين شعبي مصر وأوغندا ، وتعهد بعدم اتخاذ بلاده أي خطوات أو قرارات في قضية مياه النيل من شأنها الأضرار بمصر ، كما أكد الرئيس الأوغندي أنه سوف يبذل قصاري جهده في إقناع قادة دول حوض النيل بإصدار قرار جماعي ، لوقف التصديق على الاتفاقية الإطارية في الوقت الحالي. [xxv]
أما التحرك الدبلوماسي الشعبي الثاني فقد جاء مع زيارة وفد كبير إلى العاصمة الأثيوبية " أديس أبابا " خلاف الفترة الممتدة ما بين ٢٩ أبريل ٢ مايو ٢٠١١ ، وقد التقى هذا الوفد مع عدد كبير من المسئولين الحكوميين والقيادات الشعبية من الجانب الأثيوبي ، كان أبرزهم رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ووزير الخارجية والبطريرك الأثيوبي ، وناقش الوفد الشعبي المصري خلال تلك الاجتماعات التي جمعته مع هؤلاء المسئولين عدداً كبيراً من القضايا والمشكلات الخاصة بمستقبل العلاقة بين القاهرة و " أديس بابا " خاصة تلك المرتبطة باشكاليات الاتفاقية الإطارية ومشروع سد الألفية الأثيوبي.
وقد أتت هذه الزيارة بثمارها الأولى مع إعلان رئيس الوزراء الأثيوبي وقف التصديق على اتفاقية عنتيبي الإطارية التي وقعتها معظم دول حوض النيل والخاصة بتنظيم استغلال مياه النهر ، وذلك لحين الانتهاء من إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في مصر ولم يقتصر الأمر على ذلك ، حيث أكد رئيس الوزراء الأثيوبي أنه إذا ثبت أن مشروع سد

الألفية سيلحق ضررا بمصر أو السودان سيجرى تعديلا ، مؤكدا ان المشروع هدفه توليد الطاقة الكهربائية فقط.
أما بخصوص زيارة وفد الدبلوماسية الشعبية للسودان، فقط تمت خلال الفترة الممتدة ما بين ٦-٩ مايو ٢٠١١ لكل من عاصمتي دولتي جنوب وشمال السودان ، وقد صدرت العديد من التصريحات الرسمية من الجانب السوداني بخصوص هذه الزيارة الشعبية ، كان من أبرزها ترحيب الرئيس السوداني (عمر البشير) بثورة ٢٥ يناير، من ناحية أخرى، فقد أجرى الوفد الشعبي المصري عدد من اللقاءات مع قادة جنوب السودان تناولت سبل التعاون ووضع خطة حول التكامل الاقتصادي من خلال مشروعات استثمارية مشتركة بين مصر وحكومة جنوب السودان في الفترة المقبلة.

كما تناولت هذه اللقاءات المشتركة كافة المخاطر والمخاوف المصرية بشأن الاتفاقية الإطارية الجديدة لدول حوض النيل. [xxvi]

والحقيقة أن مثل هذه المواقف التي تحققت من جولات وفود الدبلوماسية الشعبية المختلفة سالفة البيان يجب أن تلفت الانتباه إلى حدود الأثر لهذه الأداة غير الرسمية في صنع وتنفيذ سياسة مصر الخارجية تجاه دول حوض النيل ، وهو ما يدعو إلى ضرورة وجود مزيد من التعاون والتنسيق والتكامل مع الجهات الرسمية في هذا الخصوص، لاسيما وأن مثل هذه الوفود الشعبية قد يكون لها دور محوري في إعادة بناء الثقة السياسية المفقودة بين مصر وتلك الدول من جانب ، وتحسين الصورة النمطية السلبية عن مصر التي تواجدت في أذهان الكثير من الشعوب القارة الأفريقية في الفترة السابقة من جانب آخر.

المحور الثالث
العلاقات بين دول حوض النيل وكيفية تفعيل السياسة الخارجية المصرية

أولاً: عناصر الموقف التفاوضي الملائم

يجب أن تقوم مصر ببذل جهداً كبيراً ومقدراً في سبيل تحقيق الأهداف المصرية عن طريق الموقف التفاوضي ، ولا يمكن لأحد أن يقلل من شأن الالتزام المصري السياسي والاستراتيجي بوضع مسألة مياه النيل موضعها الذي تستأهله في سلم أولويات الأمن القومي المصري.

غير أن بناء موقف تفاوضي ملائم ينبغي أن يكون هو الشغل الشاغل للسياسة المصرية لإنجاز موضوعات الاختلاف الرئيسية ، وتوجد مجموعة من العناصر الرئيسية في الموقف التفاوضي المنشود وأهمها:

١. قيام يتعلق بالتدخلات الأجنبية ، ودور الأجانب هو عامل سلبي التأثير على مفاوضاتنا المباشرة فإن مصر تستطيع أن تواجه ذلك ، على مستويات ثلاثة:

- المستوى الأول: هو تعزيز الحوار المباشر مع قيادات وشعوب المنطقة ، وخلق مصالح مشتركة ومتنامية مع الدول النيلية ومحاولة تلبية حاجاتها التنموية بكل ما يتطلبه ذلك من موارد مالية وفنية وغيرها.
- المستوى الثاني: هو تنمية حوار مصري – أوروبي مواز بدرجة أو بأخرى للمصالح الأمريكية مع دول الممانعة النيلية ، ومحاولة الاستعانة بالأوروبيين ابتداءاً من إنجلترا التي وقعت المعاهدات الخاصة بمياه النيل نيابة عن مصر أو السودان أو الدول الأخرى ، إلى فرنسا وإيطاليا التي تتطلعان لدور متزايد وتحاولان تعزيز مصالحها في الإقليم وأفريقيا. [xxvii]
- المستوى الثالث تحييد الموقف الأمريكي ، والإسرائيلي في المفاوضات الخاصة بالمياه عن طريق الدور المصري المطلوب والفعال في قضايا

الشرق الأوسط والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والاستمرار في نفس الوقت في إبعاد قضية مياه النيل عن تفاعلات الشرق الأوسط.

أ- لابد من وجود قيادات سياسية في البلدان النيلية لديها ميل أو نزعة للتفاوض لبناء إطار تكاملي إقليمي وقاري على أسس سلمية وحل الخلافات عن طريق التفاوض وفي إطار التفاهم المتبادل.

ب- أما على المستوى الداخلي في مصر ؛ فمازالت لا توجد عملية تنسيق داخلي أمام الوزارات والهيئات بشأن حوض النيل ، وهذا يحتاج إلى سرعة المراجعة وإعداد خطة وطنية تأخذ في الحسبان عدداً من الأمور.

أ) بناء قاعدة بيانات تشتمل على:

* القواعد الأجنبية.
* رجال الأعمال المصريين وأنشطتهم في دول الإقليم.
* فرص الاستثمار.
* الكفاءات الفاعلة في مجالات المياه.

ب) توفير موارد مالية كافية للاستجابة لطلبات دول حوض النيل التنموية في المرحلة القادمة ، وهي من الأمور المهمة جداً ، وتعتبر عاملاً مؤثراً في المفاوضات.

ج) الخيارات المختلفة بالنسبة لتطورات الوضع في السودان. [xxviii]

وإلى جانب الموقف التفاوضي الفعال لابد من وجود علاقات دبلوماسية طيبة تجمع بين مصر وأثيوبيا وتلك العلاقات يمكن أن تؤدي إلى تحقيق تنمية ورخاء مشترك ، تستطيع أثيوبيا تطوير الطاقة الهيدروكهربية، والسودان ومصر بإمكانها الاستفادة من الحصاد باستخدام الري، ثم تستطيع أثيوبيا بيع الطاقة إلى السودان ومصر ، وتستطيع هاتان الدولتان جلب منتجاتها إلى الأسواق الأثيوبية ، وذلك في إطار عمل مشروعات أثيوبية لا تضر بمصالح مصر والسودان في مياه حوض نهر النيل فلقد صرح وزير

المياه والطاقة الأثيوبي (أليما يوهوتيجينو) قائلاً: " لقد أدركنا بصورة متزايدة أننا نستطيع أن نحقق المزيد إذا تعاونا معاً ولذلك فإننا نحتاج لبعضنا البعض حتى نصل بتعاوننا التنموي إلى آفاق أبعد [xxix]، إلى جانب ذلك يشير التحرك المصري تجاه دول حوض النيل إلى عملية من المستجدات والمتغيرات الحاكمة لنمط العلاقات البينية والجماعية لدول الحوض ، إذ تعكس التفاعلات المصرية تنامي الإدراك بأهمية تكامل أدوات تحركها الخارجي بحيث لا تقتصر على الجانب الفني فقط ، وهو ما تجلى في تنامي حالة النشاط الدبلوماسي والاقتصادي في الوقت الراهن مقارنة بفترات سابقة.

والحقيقة البارزة لم يعد المدخل المائي هو الإطار والمحدد الرئيسي الحاكم لغالبية التفاعلات المصرية الجماعية تجاه دول الحوض ، وقد تجلى ذلك بوضوح في جولات التفاوض. [xxx]

ثانياً: منظمات المجتمع المدني ودورها في التعاون بين دول حوض النيل

وإلى جانب التحرك المصري عن طريق الدبلوماسية الرسمية والشعبية يمكن الدفع بمنظمات المجتمع المدني المتعددة لكونها أحد أدوات الدبلوماسية الشعبية ، ومساحة لكسر الحواجز النفسية والحساسيات القائمة بين القوى الشعبية والمجتمعية في دول الحوض ، وإدراكها السلبي لقضية تعامل مصر مع ملف المياه ، وأيضاً حدود التعامل مع المجتمع المدني كإطار لتفعيل العديد من مكونات القوة الناعمة لمصر الكنيسة ، الأزهر ، الجامعات، المثقفين الإعلاميين).

وفي هذا السياق ، يمكن الإشارة إلى مجموعة من الدلالات والمعاني التي عكستها جولات التفاوض حول مبادرة دول حوض النيل ، فرغم أنها لم تسفر عن اتفاق نهائي لتنظيم عملية إدارة المياه ولم تساعد على إيجاد بناء كيان مؤسسى وقانوني للتعاون ، ولم تستطع حسم الخلاف حول عدد من القضايا (منها: مفهوم الأمن المائي ، ورفض الإخطار المسبق عن المشروعات المقترحة ، والخلاف

على حصص المياه) ، إلا أنه يمكن الاستناد إلى المجتمع المدني كمساحة جديدة لم يشبها تداعيات العوامل السياسية للتفاعل المجتمعي بين مصر وباقي دول حوض النيل [xxxi] .

خاتمة:

- تحسن نسبي في العلاقات المصرية – الأثيوبية بعد تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي وذلك من خلال البيان الذي أصدره الرئيس عبد الفتاح السيسي وديسالين (رئيس وزراء أثيوبيا) حول مباحثات القمة التي جرت بينها في ملابو ، وتضمن عدداً من النقاط الرئيسية لإقامة علاقات بين البلدين تقوم على الصراحة والتعاون المشترك ، على أن تتجنب الحكومة الأثيوبية أي ضرر لحصة مصر المائية نتيجة سد النهضة.

تفعيل منظمات المجتمع المدني لأن لها دوراً في التعاون بين دول حوض النيل وذلك من خلال دعم المجتمع المدني المصري بمكوناته المختلفة قضية الحقوق المائية والتنموية لدول الحوض ، والاستناد لقواعد عدم الإضرار والتوازن.

المراجع

i. حامد ربيع ، نظرية السياسة الخارجية ، القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة ، ب . ت ص ٧.

ii. Geoorge models14**, Atheory of foreign policy,** New York: Praeger,1962. p6.

iii. Wahlter carlsnaes, " The concept of foreign policy Actions in comparative analysic " , **coeoperation and conflict,** 1980. P3 .

iv. James Rosenau, " moral ferver, systemic Analysis , and scientific consciouness in foreign policy Research " , in , Austin Ramy (ed.) **political science and public policy**, chicago: marlcham, 1968. p222

v. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية والنظرية والرائع ، القاهرة: المكتبة الأكاديمية ، ٢٠١١ ، ص ١٤٠.

vi. محمد مختار قنديل "المحددات السياسية الخارجية: بالتطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا" ،الحوار المتمدن ، العدد ٣٤١٢ ، ٢٠١١ ، في **www.ahewar.org**

vii. أيمن السيد عبد الوهاب ، **مياه النيل في السياسة المصرية: ثلاثية التنمية والسياسة والميراث التاريخي** ، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٣.

viii. **المرجع السابق** ، ص ص ٢٠٣ – ٢٠٤.

ix. أحمد تركي ، " نحو رؤية مصرية من مستويين للتعامل مع أزمة مياه النيل " ، في:

www.shorouknet.com

x. نانيس عبد الرازق فهمي أحمد ، **السياسة الخارجية المصرية تجاه السوق المشتركة لدول شرق وجنوب افريقيا (كوميسا) في الفترة من ١٩٩٨/٢٠٠٤** ، رسالة ماجستير ، جماعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٥٠ : ١٥١ .

xi. أحمد ياسين وآخرون ، " صفحة جديدة بين مصر وأثيوبيا " ، الأهرام المسائي ، ٢٤ مارس ٢٠١٥.

xii. بدر حسن الشافعي ، " تقييم مبادئ سد النهضة ، في:

http://stndies.aljazera.net

xiii. أيمن السيد عبد الوهاب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص ١٨ – ١٩.

xiv. الهيئة العامة للاستعلامات ، " ثورة ٢٥ يناير والتوجهات الإقليمية والدولية لمصر " ، في:

www.sis.gov.eg

xv. محمد نصر الدين علام، "سد النهضة وهدوء ما قبل العاصفة"، **الملف المصري**، العدد ٢٠ ، أبريل ٢٠١٦ ، ص ١٣.

xvi. زكي البحيري " مصر وتاريخ من التعاون مع دول الحوض " ، **رؤى مصرية** ، العدد ٩ ، أكتوبر ٢٠١٥ ، ص ١٥.

xvii. إسلام فرحات ، " لجنة من مصر وأثيوبيا والسودان لمتابعة الدراسات الفنية لسد النهضة " ، **الأهرام** ، العدد ٤٦٣٩٦ ، ٢٠١٣/١٢/١٦.

xviii. **المرجع السابق**.

xix. محمد نصر الدين عزم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥.

xx. أيمن السيد عبد الوهاب ، " السياسة المصرية تجاه سد النهضة متطلبات تجاوز المعادلة الصفرية ، **الملف المصري** ، العدد ٢٠ ، أبريل ٢٠١٦ ، ص ١٧.

xxi. أيمن السيد عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٩ – ٢٠.

xxii. عثمان الزياتي ، " الدبلوماسية الشعبية مطلب ملح لحدص طروحات الانفصاليين " ، في:

www.yakada.org

xxiii. أيمن السيد عبد الوهاب ، " القوة الناعمة: دوور المجتمع المدني المصري تجاه حوض النيل " ، السياسة الدولية ، في:

www.ahram.org.eg

xxiv. إسلام حجازي ، " ثورة ٢٥ يناير ومستقبل السياسة الخارجية تجاه دول حوض النيل " ، **أفاق أفريقية** ، العدد السادس والثلاثون ، ٢٠١٢ ، ص ٢٧.

xxv. **المرجع السابق** ، ص ٢٧.

xxvi. **المرجع السابق** ، ص ص ٢٨ ٢٩.

xxvii. **التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٧ / ٢٠٠٨** ، ص ص ٤٥١ - ٤٥٧.

xxviii. **المرجع السابق** ، ص ص ٤٥٧ – ٤٥٨.

xxix. مولا ميتكيو أينيو ، " التطورات الراهنة في ملف مياه النيل : بصيص أمل تجاه التنمية والرخاء " رؤية أثيوبية " ، **آفاق أفريقية** ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٢ ، ص ٤٢.

xxx. أيمن السيد عبد الوهاب ، " التعاون المائي في حوض النيل : المجتمع المدني المصري مدخل لتفعيل الإدراك التعاوني " ، **آفاق أفريقية** ، العدد ٣٦ ، ٢٠١٢. ص ٣٥.

xxxi. أيمن السيد عبد الوهاب ، التعاون المائي في حوض النيل : المجتمع المدني المصري مدخل لتفعيل الإدراك التعاوني " ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٣٥.